بعد إلغاء الولايات المتحدة إعفاء ثماني دول مستوردة للنفط الإيراني

محللان نفطيان: برميل النفط الكويتي بين 65 و75 دولاراً حتى نهاية العام

- بودي: تأثير عقوبات واشنطن على إيران يعتمد على مدى التزام الدول بالحظر النفطي
- الشطي: كمية النقص المتوقعة في الأسواق ستكون في حدود 750 ألف برميل يومياً

خالد بودي

محمد الشطي

توقع محللان نفطيان كويتيان أن تتراوح أسعار النفط الخام الكويتي ما بين 65 و75 دولارا للبرميل حتى نهاية العام الحالي بعد إلغاء الولايات المتحدة إعفاء ثماني دول مستوردة للنفط الإيراني من تطبيق العقوبات التي فرضتها على طهران ومنها بيع النفط.

وقال المحللان في لقاءين منفصلين مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الخميس إن أسعار نفط خام القياس العالمي مزيج برنت ستدور في مستوى ما بين 70 و 80 دولارا للبرميل.

وأوضحا أن بعض الدول الخليجية كالسعودية والامارات تستطيع تعويض بعض النقص في الإمدادات الإيرانية مشيرين إلى أن سعر النفط في السوق العالمي سيعتمد على مدى التزام الدول المستوردة للنفط الايراني بتطبيق العقوبات.

وبينا أن سعر النفط في السوق العالمي يعتمد أيضا على القرار الذي ستتخذه منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وكبار المنتجين من خارجها بشأن زيادة الإنتاج وتعويض النقص في الإمدادات من عدمه.

وقال المحلل النفطي رئيس مركز الأفق للاستشارات الإدارية الدكتور خالد بودي إن تأثير عقوبات واشنطن على إيران يعتمد على مدى التزام الدول بالحظر النفطي وعلى إمكانية تصدير كميات من النفط بعيدا عن أعين الرقابة على عمليات التصدير.

وتوقع بودي أن تلتزم الدول كافة بهذه العقوبات لافتا إلى "وجود إمكانية لتصدير بعض الكميات من النفط الإيراني بشكل غير رسمي".

ورأى أن أسعار النفط قد تتأثر كثيرا بالعقوبات لاسيما بعد إلغاء واشنطن الإعفاءات لافتا إلى أن ما حدث من "قفزة في الأسعار خلال الفترة الماضية هو رد فعل فوري ومؤقت".

وتوقع أن تعود الأسعار إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل إلغاء الإعفاءات لتلامس مستوى 70 دولارا للبرميل وتستمر حول هذا المستوى حتى نهاية هذا العام ما لم تحدث أي تطورات أخرى تؤدي إلى عرقلة تدفق المزيد من النفط من مناطق أخرى إلى الأسواق.

وحول تأثير هذه الأوضاع على النفط الكويتي والخليجي أفاد بودي بأن النفط الكويتي قد يستقر حول مستوى 68 دولارا للبرميل حتى نهاية العام.

ورأى أن تأثير العقوبات على أسعار النفط "محدود" لأنه ليس من المتوقع أن يكون هنالك نقص ملحوظ في الإمدادات النفطية إلى الأسواق خلال فترة سريان العقوبات.

وتوقع أن تقوم إيران بمنح بعض الدول المستوردة لنفطها بعض الخصومات عن سعر السوق لتشجيعهم على استيراد نفطها في ظل العقوبات "ولكن لن يصل ذلك على أي حال إلى بيع النفط بأسعار زهيدة".

وأوضح أنه من الممكن أن تعتمد إيران على مخزونات عائمة من النفط في ظل العقوبات "ولكن من المتوقع أن تكون هذه المخزونات محدودة لناحية الحجم".

ومن جهته قال المحلل النفطي محمد الشطي إن بعض المراقبين يعتقدون أن العقوبات الأمريكية لن تؤدي إلى ايقاف كامل لصادرات النفط من إيران.

وأوضح الشطي أن صادرات إيران من النفط الخام خلال الربع الأول من 2019 تراوحت ما بين 1ر1 إلى 3ر1 مليون برميل يوميا مبينا أن عقوبات واشنطن قد تمنع نحو نصف هذه الكمية من التصدير لتظل إيران تصدر ما بين 500 إلى 650 ألف برميل يوميا.

وأفاد بأن سريان ايقاف العمل بالإعفاء من العقوبات الأمريكية لشراء واردات النفط الإيراني سيبدأ الخميس المقبل مبينا أنه بحسب تقديرات (أوبك) فإن انتاج إيران انخفض من 8ر3 مليون برميل يوميا في يونيو الماضي إلى 7ر2 مليون برميل يوميا في مارس 2019 أي خفض بمقدار 1ر1 مليون برميل يوميا.

وقال إن "القدرة على سد فجوة الانتاج متوفرة إذ أن السعودية أنتجت في نوفمبر الماضي نحو 11 مليون برميل يوميا وبالتالي لديها قدرة على إضافة نحو مليون برميل يوميا".

وأضاف في ذات السياق أن الحال كذلك مع "دولة الامارات التي وصل إنتاجها إلى 5ر3 مليون برميل يوميا وبالتالي لديها القدرة على إضافة نحو 300 ألف برميل يوميا وكذلك العراق نحو 200 ألف برميل يوميا".

وبخصوص الموقف المتوقع ل(أوبك) بشأن زيادة الإنتاج لسد النقص في الامدادات بالأسواق العالمية قال الشطي "أي قرار للمنظمة بخصوص رفع الإنتاج لسد النقص لن يكون قبل دراسة أسواق النفط وستظهر ملامحه في فعاليات المؤتمر الوزاري للمنظمة في شهر يونيو المقبل".

وكانت الولايات المتحدة أعلنت هذا الأسبوع أنها ستنهي جميع الإعفاءات من العقوبات المفروضة على إيران في مايو المقبل والتي تسمح لثماني دول بشراء النفط الإيراني دون الوقوع تحت طائلة العقوبات الأمريكية.

وأدت التصريحات الأمريكية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية لتبلغ الذروة في 2019 حيث بلغ سعر برميل برنت أمس الاول 04ر74 دولار للبرميل مرتفعا بنحو 07ر2 دولار عن اليوم السابق له كما ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 23ر2 دولار في تداولات أمس ليبلغ 59ر73 دولار.

وكانت واشنطن في نوفمبر الماضي أعادت فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية لكنها منحت إعفاءات لثماني دول من كبار مشتري الخام الإيراني وهي الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وإيطاليا واليونان ما سمح لتلك الدول بمواصلة شراء كميات محدودة من الخام لمدة ستة أشهر.

«ليماك» راعٍ ذهبي لمؤتمر تحديات البنية التحتية

جانب من المؤتمر

أعلنت "شركة ليماك للإنشاءات الكويت" عن رعايتها الذهبية للمؤتمر الدولي الأول في تحديات البنية التحتية المستدامة، الذي يقيمه قسم الهندسة المدنية بجامعة الكويت وجمعية المهندسين الكويتية بهدف استعراض المشاريع والملاحظات على أعمال البنية التحتية في الكويت وخارجها، وذلك في فندق جي دبليو ماريوت في الفترة من 23 إلى 25 أبريل.

يهدف المؤتمر إلى جمع خبراء من وكالات هندسة محلية وعالمية، وخبراء في مجال الصناعة والأوساط الأكاديمية بهدف تقديم رؤيتهم وخبراتهم الفريدة في مجال ممارسة هندسة البنية التحتية بدءاً من مرحلة التخطيط والإدارة وصولاً إلى مرحلة الصيانة. كما سيناقش المشاركون التحديات والحلول المقترحة لإدارة أصول البنية التحتية في جميع المجالات، بما في ذلك التصميم والبناء والصيانة والتشغيل والاستثمار والتمويل.

يركّز المؤتمر الدولي الأول في تحديات البنية التحتية المستدامة على موضوعات مثل إدارة أصول البنية التحتية، نمذجة البيانات الكبيرة، المحاكاة والإدارة، رصد الصحة الهيكلية، التقييم والاختبار اللا إتلافي، البنية التحتية للنقل المستدام والمرن، إدارة النقل العام، البنية التحتية للسلامة على الطرق وأنظمة النقل الذكية، إصلاح البنية التحتية وحفظها، ومواد الهياكل المستدامة، وغيره الكثير.

وشارك مدير مشروع مطار الكويت الدولي الجديد – مبنى الركاب 2 – في شركة ليماك، ريتشارد ميريديث كمتحدّث في حلقة نقاشية تحت عنوان "مبنى الركاب: تحقيق الاستدامة والمرونة في البنية التحتية للنقل".

قال ميريديث: "يجب أن يتم غرس الاستدامة في جميع ممارساتنا. ففي مجموعة شركات ليماك، اعتمدنا أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كإطار لتحديد مؤشرات النجاح الرئيسية الخاصة باستراتيجيتنا في مجال الاستدامة. ومن هنا لابدّ أن أذكر، أنّ شركة ليماك تتمتع بتاريخ حافل في إنجاز المباني الخضراء المعتمدة، وسيكون مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي (مبنى 2) أحدث مشروع يحصل على شهادة LEED الذهبية."

وباعتبارها شركة محلية رائدة في مجال الصناعة والاستدامة البيئية، ترعى وتشارك شركة ليماك في مجموعة متنوعة من الفعاليات والندوات وورش العمل الداعمة لهذا الشأن. وتشمل هذه الأنشطة مشاركتها في النسخة الأولى من ملتقى ومعرض "بيئة نظيفة وخضراء" من خلال جناح خاص للشركة وكعضو في اللجنة المنظمة الذي سلطت الشركة من خلاله الضوء على أبرز الإنجازات والمبادرات المستدامة التي تقوم بها داخل وخارج الكويت وناقشت تكنولوجيا المباني الخضراء وإدارة النفايات. بالإضافة إلى رعايتها الذهبية كشريك استراتيجي لمشروع "UCON" ومعرض "Project UCON" الذي عقد تحت شعار "تصميم وإنشاء مبنى الركاب 2" حيث عرضت ليماك المجسمات والمواد التي قامت بإعادة تدويرها مسبقاً الناتجة من مخلفات مواد الإنشاء المستخدمة في موقع إنشاء مبنى الركاب 2 في مطار الكويت الدولي.

«الإتصالات» و«RIPE NCC» نظمتا ورشة حول «الإصدار السادس للإنترنت»

جانب من فعاليات ورشة العمل

اكد رئيس قطاع الاتصالات في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في الكويت فهد سليمان الفهد على ان قطاع الاتصالات والتكنولوجيا يشهد حاليا تنامى باعتباره من العوامل الضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، لا سيّما في ظل التحول الرقمي المتسارع محلياً وعالمياً.

وعلى هامش ورشة تدريبية ناجحة في الكويت حول "الإصدار السادس من بروتوكول عناوين الإنترنت" (IPv6)، والذي نظمته منظمة "رايب إن.سي. سي" (RIPE NCC) بالتعاون المشترك مع الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في الكويت قال الفهد انه بات بناء القدرات حاجة ملحة ومطلب أساسي لتسريع وتيرة التطوّر التكنولوجي، ما يعزز الدور المحوري للجلسات التدريبية المنضوية تحت مظلة «رايب إن.سي.سي» بالتعاون مع الهيئة في دعم الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الكويتية في سبيل تعزيز التحول الرقمي عبر مختلف القطاعات الحيوية.

وذكر الفهد ان النمو السريع في التكنولوجيا والخدمات الرقمية مثل إنترنت الأشياء (IoT) أدى إلى زيادة الطلب على خدمات الإنترنت لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم. ومن خلال تبادل الخبرات ودعم مشغلي الشبكات عبر ورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات، تساهم الهيئة بالتعاون مع منظمة رايب ان سي سي RIPE NCC في دفع التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في الكويت والمنطقة.

من جهته، قال كريس باكريدج، مدير العلاقات الخارجية في منظمة "رايب إن سي سي": يوفر "الإصدار السادس من عناوين بروتوكول الإنترنت" الإمكانات اللازمة لدعم الطلب المتزايد على الاتصالات والكميات الهائلة من البيانات التي تقوم بإنتاجها. ويأتي حرصنا المستمر على إطلاق وتنفيذ سلسلة من المبادرات النوعية الموجهة للتدريب وبناء القدرات والتدريب تماشياً مع تطلعاتنا الهادفة إلى تشجيع نشر وتبنّي "الإصدار السادس من بروتوكول عناوين الإنترنت" على نطاق واسع في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط.

وشهدت الورشة التي استمرت على مدى 3 أيام، مشاركة رفيعة المستوى من أبرز مزودي خدمات الإنترنت ومشغلي شبكات الاتصال والجهات المعنية في الكويت كما عقد خبراء من "رايب إن.سي. سي" 3 برامج تدريبية بحضور مشاركين من جهات محلية وإقليمية ودولية.

المركزي الياباني يُثبت سياسته النقدية.. ويتعهد بعدم زيادة الفائدة حتى ربيع 2020

قرر البنك المركزي في اليابان تثبيت السياسة النقدية في خطوة وافقت توقعات المحللين، لكنه تعهد ألا يرفعها حتى ربيع العام المقبل.

وأظهر بيان السياسة النقدية الصادر عن بنك اليابان، أمس الخميس الإبقاء على سعر الفائدة قصيرة الأجل عند مستوى – 0.1%.

وأبقى البنك المركزي على مستهدف عائد السندات الحكومية لأجل 10 سنوات عند مستوى الصفر، وحافظ على برنامج التيسير الكمي عند نفس الوتيرة الحالية والبالغة 80 تريليون ين سنوياً.

وقال المركزي الياباني في بيان السياسة النقدية إنه يعتزم الإبقاء على المستويات المنخفضة للغاية الحالية لمعدل الفائدة قصيرة وطويلة الآجل لفترة ممتدة من الوقت، "على الأقل حتى حوالي ربيع 2020".

وأضاف البيان: "ويأتي ذلك القرار مع الأخذ في الاعتبار حالة عدم اليقين ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي والأسعار".

وتابع بيان البنك أن مستهدفه لاستقرار الأسعار سيستغرق بعض من الوقت ليتم إنجازه، ولكن أصر على أن التضخم من المحتمل أن يرتفع تدريجياً نحو مستوى 2% "ونتوقع أن الاقتصاد سيستمر في النمو بوتيرة توسع مناسبة على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي".

وخفض المركزي الياباني تقديراته للنمو الاقتصادي في العام المالي الذي ينتهي في أبريل 2020 عند 0.9% مقابل التقديرات السابقة عند 1%.

وفي خطوة تهدف تحسين أساسيات السوق وافق البنك على تخفيف شروط الضمانات والرسوم على العديد من تسهيلاته الإقراضية وذلك عبر المواقة على قبول تصنيف دبون الشركات والمصنفة عند "BBB–" كضمان ما يجعل الأمر أسهل على اللاعبين في السوق في أن يقترضوا.

انكماش مفاجئ لاقتصاد كوريا الجنوبية في الربع الأول

سجلت كوريا الجنوبية انكماشاً اقتصادياً في الربع الأول من العام الجاري بعكس التوقعات ليُسجل الاقتصاد أسوأ أداء منذ الأزمة المالية العالمية.

وكشفت البيانات الصادرة عن "بنك أوف كوريا" أمس الخميس أن الناتج الإجمالي المحلي انخفض بنسبة 0.3% في الربع الأول من العام الجاري على أساس فصلي، وهو أسوأ أداء منذ نهاية 2008 حينما انخفض بنحو 3.3%.

وفي الربع الأخير من العام الماضي سجل اقتصاد كوريا الجنوبية نمواً بنسبة 1%.

وكانت توقعات المحللين أشارت إلى أن الناتج الإجمالي المحلي للدولة الآسيوية سيزيد بنحو 0.3% في أول 3 أشهر من 2019.

وعلى أساس سنوي فأن اقتصاد كوريا الجنوبية نما بنحو 1.8% في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من 2018، مقابل توقعات كانت تشير إلى نمو 2.5%.

وفي 2018 نما اقتصاد كوريا الجنوبية بأبطأ وتيرة في 6 سنوات عند مستوى 2.7%.

وأوضحت البيانات أن الاستثمارات الرأسمالية هبطت بنسبة 10.8% وهو أسوأ أداء منذ عام 1998، أما استثمارات البناء فتراجعت بنحو 0.1%.

وتابعت أن الصادرات لدى كوريا الجنبية تراجعت بنحو 2.6% على أساس فصلي في الربع الأول من العام، مقابل هبوط بنسبة 1.5% في الربع الأخير من العام الماضي.

القاهرة تفاوض الصندوق العربي لدعم مشروعات بـ2.3 مليار دولار

قالت وزيرة الاستثمار المصرية، إنه جاري العمل على التفاوض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ لدعم 17 مشروعاً بإجمالي 715 مليون دينار كويتي (2.35 مليار دولار).

وذكرت سحر نصر، خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماعات السنوية للمؤسسات والهيئات المالية العربية والمنعقدة في الكويت، أن محفظة التعاون بين مصر والصندوق العربي تبلغ 1.5 مليار دينار كويتي (5 مليارات دولار)، تم من خلالها تنفيذ 63 مشروعاً في مختلف المجالات؛ وفقاً لبيان صحفي.

وخلال الاجتماع، استعرض الصندوق دوره في دعم الدول العربية خلال عام 2018، بقيمة 464 مليون دينار كويتي، (1.5 مليار دولار) استفادت منهم 6 دول عربية على رأسهم مصر التي استفادت من نحو 110 ملايين دينار كويتي (352 مليون دولار)

مفاوضات اندماج «دويتشه بنك» و«كوميرز بنك» تنتهي بالفشل

وقال "دويتشه بنك" في بيان على موقعه أمس الخميس، إنه بعد التحليل الدقيق فإن مجلس إدارة البنك توصل اليوم إلى أن الاندماج مع "كوميرز بنك" لن يخلق أي فوائد مرضية تعوض المخاطر التنفيذية الإضافية وتكاليف إعادة الهيكلة والمتطلبات الرأسمالية المرتبطة بذلك الدمج.

وأضاف المصرف الألماني: "ونتيجة لذلك فإن البنكين قررا عدم استمرار المباحثات".

وشدد "دويتشه بنك" على أنه يعتزم الاستمرار في مراجعة كافة البدائل بهدف تحسين الربحية على المدى الطويل وعوائد المستثمرين".

وقال مصدر مطلع على الأمر لمحطة "سي. إن.بي.سي" الأمريكية لم تسمه إن الشعور العام هو أن ذلك الاندماج ليس بفكرة عظيمة حيث أن "كوميرز بنك" لا يتوفر لديه نفس قدر المصداقية في السوق المتوفرة لـ"دويتشه بنك".